



01 يونيو 2020

D...C59.../20/DEPP

إلى

## السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية

**الموضوع:** الإيداع الإلكتروني للفواتير من طرف مموني المؤسسات والمقاولات العمومية  
**المرجع:** - رسالتي رقم 2467/18/DEPP بتاريخ 18 شتنبر 2018 المتعلقة باحترام آجال أداء المؤسسات  
والمقاولات العمومية.  
- رسالتي رقم 1632/19/DEPP بتاريخ 21 يونيو 2019 المتعلقة بتعزيز وتسريع التدابير فيما  
يخص تحسين آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.  
- دوريتي رقم E/2138 بتاريخ 26 مارس 2020 المتعلقة بتسريع وتيرة تسديد مستحقات  
المقاولات

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فتبعا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب 20 غشت 2018 والتي تدعو الإدارات العمومية والجماعات الترابية بأن تقوم بأداء ما بذمتها من مستحقات اتجاه المقاولات وكذا للتوجيهات الملكية السامية خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 10 أكتوبر 2018 والذي استفسر فيه جلالة الملك عن التدابير التي سيتم اتخاذها قصد وفاء عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية بالتزاماتها وأداء ما تراكم بذمتها من ديون ومتأخرات، عرفت إشكالية آجال الأداء دينامية غير مسبقة بالنظر للتدابير التي تم اتخاذها بهذا الشأن سواء على مستوى إصلاح المنظومة القانونية وتبسيط المساطر وتطوير الأنظمة المعلوماتية المتعلقة بالصفقات وأداء مستحقات المقاولات أو على مستوى الدعم المالي للمقاولات من خلال تسديد دين الضريبة على القيمة المضافة وتسريع الإمدادات المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا الأنشطة التحسيسية والتكوينية.

كما أن الظرفية الدقيقة التي تمر منها بلادنا بسبب وباء كورونا "كوفيد-19" حتمت التسريع في تطوير العديد من الخدمات الرقمية الهادفة إلى تحسين أداء الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والرقى بالمرفق العمومي.

في هذا السياق ومن أجل تعزيز المكتسبات المنجزة على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية وتنزيل التدابير المتفق عليها خلال اجتماع مرصد آجال الأداء المنعقد بتاريخ 7 فبراير 2020 بمقر وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، فإن هذه المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة إلى اتخاذ التدابير الضرورية وتعبئة الإمكانيات البشرية والمادية ووضع الإصلاحات اللازمة من أجل تفعيل الإيداع الإلكتروني للفواتير والوثائق التي تقوم مقامها من طرف مموليها بشكل تدريجي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة وإمكانياتها ويوفر الضمانات الضرورية لحماية المعطيات وكذا الحفاظ على المصالح القانونية للمؤسسة ومموليها وفق القوانين الجاري بها العمل.

وبهذا الصدد، فإنني أهيب بمسيري المؤسسات والمقاولات العمومية أن يحرصوا على التنزيل الفعلي لهذا التدبير النوعي وفق البرنامج التالي:

- بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تتوفر على منصات معلوماتية يمكن الولوج إليها عبر بواباتها الإلكترونية، يتعين عليها إرساء الإيداع الإلكتروني للفواتير في أقرب فرصة ممكنة بمجرد التأكد من استيفاء الشروط والضمانات الضرورية لدخول حيز الخدمة.

ويتعين على هذه الهيئات موافاة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ الشروع في تفعيل الإيداع الإلكتروني للفواتير وكذا الرابط المتعلق بمنصتها الإلكترونية.

- بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي لا تتوفر حالياً على منصات معلوماتية يمكن الولوج إليها عبر بواباتها الإلكترونية، فيتعين اتخاذ التدابير الضرورية لتوفير هذه المنصات المعلوماتية من أجل إرساء الإيداع الإلكتروني للفواتير وفق البرنامج والآجال القصوى التالية:

آخر أجل	مبلغ الصفقة
فاتح يونيو 2021	خمسة ملايين (5.000.000) درهم وأكثر
فاتح يناير 2022	مليون (1.000.000) درهم وأكثر
فاتح يونيو 2022	أكثر من مائتي ألف (200.000) درهم

ويتعين على هذه الهيئات موافاة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بخطة العمل المعتمدة لتفعيل الإيداع الإلكتروني للفواتير وذلك قبل 30 شتنبر 2020.

- بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي لا تتوفر على منصات إلكترونية خاصة بها والتي يصعب عليها إيجادها في الآجال المحددة، فيتعين عليها استقبال فواتيرها الإلكترونية عبر موقع آجال المستضاف على البوابة الإلكترونية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وذلك وفق البرنامج المحدد أعلاه.

وسيتم وضع لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا الروابط المخصصة للإيداع الإلكتروني المتعلق بها من خلال البوابة الإلكترونية لمركز آجال الأداء التي سيتم تحيينها بشكل دوري على أساس المستجدات، وذلك بالإضافة إلى البوابة الإلكترونية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

ويشكل هذا التدبير لبنة جديدة في مسلسل تحسين العلاقات وتدعيم الثقة المتبادلة بين المؤسسات والمقاولات العمومية وشركائها وكذا ترسيخ النجاعة والشفافية في ممارسات هذه الهيئات. كما يندرج هذا التدبير في إطار مواصلة ورش رقمنة مساطر المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل تدريجي وذلك، بعد إطلاق المنصة الإلكترونية "آجال" المخصصة لاستقبال ومعالجة شكايات الممولين بشأن آجال أداء مستحقاتهم من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية بتاريخ 4 أكتوبر 2018 وكذا بعد الشروع في نشر آجال الأداء المصرح بها من طرف هذه الهيئات على البوابة الإلكترونية لمركز آجال الأداء وذلك موازاة مع تعميم رقمنة الخزائن المكلفة بالأداء لدى المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية.

وإذ أكد على أهمية هذا الإجراء وضرورة تنزيهه ضمن مقاربة تشاركية وتدرجية، فإنني أدعو هيئات حكامه المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا أجهزة الرقابة إلى إيلاء الاهتمام والدعم اللازمين لإنجاح ورش رقمنة مساطر الصفقات وأداء مستحقات المقاولات.

وفي هذا الإطار، فإن مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية المنشآت العامة والخصوصية) تبقى رهن إشارة كافة المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل معالجة الصعوبات المحتملة وإيجاد الحلول الملائمة ومواكبة تنزيل خطط العمل المعتمدة من طرف هذه الهيئات.

وفي الأخير، يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية التي تمتلك شركات تابعة العمل على إدماجها في تعميم الإيداع الإلكتروني للفواتير وفق نفس المقاربة التدرجية.

وتقبلوا، السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية خالص التحيات والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية  
وإصلاح الإدارة  
إمضاء: محمد بنشعبون